(لن) بين النحو والحديث النبوي الشريف صحيح مسلم أنموذجا

أ. منى عاشور محمَّد الجاموسي ـ كليَّة التَّربية ـ صُرمان. جامعة صبراتة

(Lan) between Arabic Grammar and Prophetic Hadith, Sahih Muslim as a Model

Mona Ashour Mohammed Al-Jamousi
Faculty of Education - Sabratha University

Abstract
This research focuses on studying the tool (LAN) as one of the tools of meanings that is specific to entering the present tense verb, and seeks to explore its connotations and linguistic meanings, and the extent of its influence on understanding religious meanings, through analyzing some texts in Sahih Al-Imam Muslim, may God have mercy on him, and relying on some of the sayings of grammarians and commentators, with the aim of reaching a comprehensive and accurate understanding of religious texts within their linguistic framework.

المُلَخَّصُ:
يركِّز هذا البحث على دراسة أداة (لن) بوصفها إحدى أدوات المعاني التي تختص بالدخول على الفعل المضارع، ويسعى إلى استكشاف دلالاتها ومعانيها اللُّغوية ، ومدى تأثيرها في فهم المعاني الدِّينية ، من خلال تحليل بعض النُّصوص في صحيح الإمام مسلم "رحمه الله" ، والاستناد على بعض أقوال النحاة والمفسرين ، بهدف الوصول إلى الفهم الشامل والدَّقيق للنُّصوص الدِّينيَّة في إطارها اللُّغوي .

المقدِّمة
الحمدُ للهِ صاحب الفضلِ والمنَّة، وصلِّ اللَّهُمَّ وسلِّم على أفصح الأُمَّة، وعلى آله وصحبه ذوِي العزم والهمَّة.

أمَّا بعد:

فقد حظِيت دراسة الأدوات والحروف باهتمامٍ كبيرٍ من قبل النُّحاة المتقدِّمين والمعاصرين لأنهم أدركوا أهميتها الكبيرة في النحو العربي من ربطٍ وتحديدٍ للعلاقات

بين الكلمات والجمل، وتوضيح للمعاني بشكلٍ سليمٍ ودقيقٍ. ولما كانت دراسة الأدوات مرتبطة بدلالاتها التي تكتسبها من السِّياق اللُّغوي الذي ترد فيه ـ إذ لا يخفى على دارس العربيَّة الارتباط الوثيق بين المعنى والإعراب داخل التَّركيب اللُّغوي ـ فإنَ البحث قد اتجه إلى بيان الأثر الدَّلالي الذي تتركه (لـــن) داخل النُّصوص النَّبويَّة ، لاكتشاف دلالاتها الخفيَّة ، ممّا يُسهِم في الحفاظ على اللُّغة العربيَّة من جانبٍ ، ويساعد في استنباط الأحكام الشرعيَّة وفهمها من جانبٍ آخر، وبالتالي الوصول إلى فهمٍ عميقٍ ودقيقٍ للنَّص، وتجنُّب الوقوع في الأخطاء التي قد تنشأ من سوء فهمٍ للتَّركيب النحوي .

وحتى تستقيم أركان هذه الدِّراسة، وتحقق الهدف المنشود، فقد تمَ تقسيمها على ستة مباحث:

الأول: التَّعريف بـ(لن). الثَّاني: علاقة (لن) بالدعاء. الثَّالث: دلالة (لن) على تأكيد النَّفي. الرابع: الدلالة الزمنيَّة لـ(لن). الخامس: الدَّلالة الإعرابيَّة لـ(لن). السادس: أسباب جزم (لن) للفعل المضارع:

المبحث الأوَّل ـ التَّعريف بـ(لن)

حرف نفي، يختص بالدُّخول على الفعل المضارع، فينصبه، ويخلِّص زمنه للاستقبال ومثاله قوله تعالى:" **لَن تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ** ۚ "[1] " ، "وهو نقيض سوف ، وذلك أنَّ القائل إذا قال :(سوف يقوم زيد) فنفي هذا (لن يقوم زيد)"[2] ، ويشير هذا القول إلى أنَّ كلًّا من (لن) ، وحروف الاستقبال (السين ، وسوف) تدخلان على الفعل المضارع ، إلا أنَّ (لن) تنفي حدوث الفعل في زمن المستقبل ، بينما تدل (السين ، وسوف) على وقوعه و ثبوته في هذا الزَّمن .

وقد اختلف النُّحاة حول حقيقتها : هل هي بسيطة أم مركبة ؟ فذهب سيبويه(180هـ) وجمهور النُّحاة إلى أنَّها مفردة بسيطة [3]، وذهب الخليل(175هـ) والكسائي(189هـ) إلى أنّها مركبة من (لا)، (أنْ) ، فحذفت همزة (أن) للتخفيف ، فالتقى ساكنان (الألف والنُّون) فحذفت (الألف) ، فصارت (لن) .

قال سيبويه :"فأمَّا الخليل فزعم أنَّها (لا أنْ) ، ولكنَّهم حذفوا ؛ لكثرته في كلامهم كما قالوا : (ويلمِّه) ، وكما قالوا يومئذٍ ، وجُعِلت بمنزلة حرفٍ واحدٍ ، كما جعلوا هلاَّ بمنزلة حرف واحدٍ ، فإنَّما هي هلْ ولا"[4] .

فقول الخليل بتركيب (لن) استند فيه إلى أنَّ تركيب الكلام عند العرب معروف وبكثرة ، فأصل (ويلمه) : كلمتين هما : (ويل ، وأمه) ، وأصل (يومئذ) : (يوم ، وإذٍ) ،

وأصل (هلاً) : (هلا ، ولا) ، إلا أن العرب كانت تحذف بعض الحروف لتصل الكلام ببعضه للتخفيف ، لكن سيبويه لا يعد ما ذكره الخليل حجة على تركيب (لن) ، ويرى أن القول بعدم التركيب هو الصواب.

وذهب السيوطي (911هـ) إلى أن ما دفع الخليل والكسائي إلى القول بتركيب (لن) هو قربها من (لا ، أن) ، ووجود معنى الحرفين : (لا) و(أن) فيها ، وهذا المعنى هو: النَّفي ، والتَّخلُّص للاستقبال[5] .

أمَّا الفرَّاء (207هـ) فانفرد بقوله الذي ذهب فيه إلى أن (لن) هي (لا النَّافيَّة) ، وأنَّ ألفها أبدلت نونًا[6] ، وردّه جماعة من النُّحويين ، منهم المرادي (749 هـــ) حيث قال :"وهو ضعيف ، لأنَّه دعوى لا دليل عليها"[7] ، وقال غيره : إن الأبدال المعروف ، هو إبدال النُّون ألفا لا العكس[8] ، ومنه قوله – تعالى- :﴿ **لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ** ﴾[9] ، ورأى غيرهم مخالفة ذلك للقياس من أوجه :

الأوَّل: أنَّ أصل الحروف ألاَّ يُبدَل فيها[10].

الثاني: أنَّه لا يجوز إبدال الثَّقيل من الخفيف، لأنَّ النون مقطع، والألف صوت، والصَّوت أخف من المقطع[11] .

الثالث: أنَّ الأداتين متناقضتان في العمل فـ(لن) مختصة بالنصب، و (لا) لم توجد ناصبة في أي موضع من المواضع[12].

ويتضح ممَّا تقدم ذكره اختلاف النُّحاة في أصل تكوين (لن) بين البساطة والتَّركيب و الإبدال، والذي يظهر لي أن القول بالبساطة هو الأقرب من التركيب والإبدال، متفقة في ذلك مع حجة سيبويه عند قوله:"لو كان معنى (لن):(لا ،أنْ) لما جاز أنْ تقول :(زيدًا لن أضرب) ، كما لا يجوز (زيدا لا أنْ أضرب) لأنَّ ما في أصله (لن) لا يعمل فيما قبله"[13] ، وكذلك قوله :"دعوى التَّركيب إنَّما تصح إذا كان الحرفان ظاهرين حالة التَّركيب كـ(لولا) ، والظاهر هنا هو جزء كل منهما "[14] . فإن قيل: قد وردت (لن) غير بسيطة في بيتٍ لجابر بن رألان :

يُرَجَّى الْمَرْءُ مَا لاَ إنْ يُلَاقَى وتُعرَضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ[15]

فإنه يمكنني القول إن ذلك لا يعد دليلا، لأن المشهور في رواية هذا البيت ما أورده البغدادي(1093هـــ) في خزانة الأدب:

يُرجَّى المَرْءُ مَا إنْ لا يُلَاقَى وَتُعرَضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ (16)

أي: أنَّ المشهور هو (ما إنْ) بدلا من (لا إنْ). وأمَّا القول بأنَّ (لن) مبدلة فبعيد في رأيي لمخالفته للقياس.

المبحث الثَّاني ــ علاقة (لن) بالدُّعاء :

انقسم النُّحاة حول مسألة خروج ما بعد (لن) إلى معنى الدُعاء على مذهبين :

الأوَّل: إفادتها للدعاء، فذهب السيوطي "إلى أنَّه قد يخرج بعد (لن) إلى الدُّعاء كحاله بعد (لولا) ...وهذا القول اختاره ابن عصفور ، وهو المختار عندي "(17)وقال المرادي :"ذهب قوم منهم ابن السَّرَّاج إلى أنَّه يجوز أن يكون الفعل بعدها دعاء واختاره ابن عصفور"(18) .

وقد استدل هؤلاء النُّحاة على مجيئها للدعاء بقوله - تعالى- :﴿**قال رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ** ﴾(19) فالمعنى عندهم (فاجعلني لا أكون ظهيرا للمجرمين)(20)، أي : أنَّهم جعلوا (لن) بمعنى (لا) التي ترد للدعاء ، وقد علل أحد المحدثين دلالتها على الدُّعاء بقوله :"لأنَّ أدب المتكلم مع ربِّه وجهله بالغيب ، يقتضيان أن يكون الكلام متضمنا الدُّعاء ، لا النَّفي القاطع لأمر يكون في المستقبل ، لا يدرى المتكلم عنه شيئا"(21) . كما استدلوا على مجيئها للدعاء بقول الأعشى:

لَنْ تَزَالُوا كَذَالِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْـ ـتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ(22)

ى قال السيوطي معللا دلالتها على الدعاء: "لأنَّ عطف الدُّعاء في البيت قرينة ظاهرة في أنَّ المعطوف عليه دعاء لا خبر"(23).

وقد رد جمهور النُّحاة ما استدل به أصحاب هذا الفريق، فذكروا أنَّ دلالة (لن) في الآية الكريمة هو الإخبار لا الدعاء ، ذلك أن المراد من الآية (يا ربِّ بسبب إنعامك عليَّ لم أكن ظهيرا للمجرمين)(24) ، كما بيَّنوا أنَّ الرِّواية الصَّحيحة للبيت الشعري هي :

لَنْ يَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْـ ـتَ لَهُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ (25)

فـبينوا على هذه الرواية أنَّ المقصود بـ(لن) الإخبار لا الدعاء، مستدلين بقول البغدادي في خزانته:" (لن يزالوا) بالياء التحتية بضمير الغيبة الراجع لمجموع من ذكر ممن قتلوا وأسروا وذهبوا من الأعداء وممن غزا معه وقتل وغنم من الأولياء وقوله (لا زلتَ) بالخطاب ، و(لهم) بضمير الغيبة . فظهر من هذا أن روايته في كتب النحو (لن تزالوا) بالخطاب و(لا زلتُ لكم) بالتكلم والخطاب على خلاف الرواية الصحيحة"[26] .

ويظهر لي من خلال ما تقدّم:

الأول: أن دلالة (لن) على الخبر أقرب من دلالتها على الدعاء.

الثَّاني: عدم إفادتها للدعاء: وهو رأي ذهب إليه معظم جمهور النُّحاة ، الذين يرون أنَّ الفعل بعد (لن) لا يخرج عن كونه خبرا، كحاله بعد سائر حروف النَّفي غير(لا)[27] وحجتهم في ذلك: أنَّ فعل الدُّعاء لا يسند للمتكلم ، بل إلى المخاطب أو الغائب ، نحو: (يا رب لا عذبتَ فلانا) ، ونحو :(لا عذَّبَ الله عمرا)[28].

وبالنظر إلى ما ورد في صحيح مسلم فإنَّ (لن) لم ترد دعائية في أقواله ـ عليه السَّلام ـ إنَّما وردت خبريَّة ، ومن شواهدها قوله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ :"**الرُؤْيَا مِنَ اللهِ ، وَالْحُلْمِ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا حَلَمَ أَحَدُكُمْ حُلْمًا يَكْرَهُهُ ، فَلْيَنْفُثْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا ، وَلِيَتَعَوَّذْ بِاللهِ مِنَ شَرِّهَا ، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ**"[29] .

ففي الحديث السَّابق وردت (لن) كحرف نفي دال على معنى الخبرية ، فقوله عليه السلام :"فإنها لن تضره" يؤكد بأن الحلم مهما كان مزعجا ومكروها ، فإنَّه لا يسبب ضررا لصاحبه ولكن عليه أن ينفث ثلاثا عن يساره ويتعوذ بالله من الشيطان الرَّجيم .

المبحث الثالث ـ دلالة (لن) على تأكيد النفي:

لا يختلف النحاة حول دخول (لن) على الفعل المضارع، ونفيها لزمن المستقبل، إلا أنهم اختلفوا في دلالتها لهذا النفي هل يفيد التوكيد أم لا؟

الظاهر أنَّ أول من أثار مسألة إفادة (لن) لتأكيد النَّفي الزمخشري (538هـ) ، فقد ورد في كتابه الكشاف :"فإن قلت ما حقيقة (لن) في باب النَّفي ؟ قلت :(لا، و لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أنَّ في (لن) توكيدا وتشديدا، تقول لصاحبك :(لا أقيم غدا)، فإن أنكر عليك، قلت: (لن أقيم غدا) كما تفعل في: أنا مقيم ، وإني مقيم"[30].

كما جاء في كتابه المفصَّل: "ولن لتأكيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل، تقول :(لا أبرح اليوم مكاني) ، فإذا وكَّدت وشدَّدت قلت :(لن أبرح اليوم مكاني) "[31] مستشهدًا على دلالتها للتأكيد **بقوله ـ تعالى** ـ :" **لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ** "[32]، وبقوله ـ عزَّ وجل :" **فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي** "[33]

فالزَّمخشري يرى أنه لا فرق بين (لن) و(لا) في سياق نفي المستقبل، إلا أن في (لن) تأكيدا وتشديدا لا يتوفر في (لا)، و قد اتفق معه في هذا الرأي جماعة من النحاة، وصفهم الخضري (1287هـــ) بأنهم كثيرون[34]، حتى أنَّ بعضهم اعتبر أنَّ إنكار ذلك يُعَدُّ نوعا من المُكابرة[35] .

بينما ذهب فريق آخر منهم ابن عصفور(669هـــ)، وابن هشام(761هـــ) إلى عدم إفادة (لن) تأكيد النفي ، أما ابن عصفور فقد نقل عنه المرادي قوله :"وما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها ، بل قد يكون النفي ب(لا) آكد من النفي بـ(لن) ؛ لأن النفي ب(لا) قد يكون جوابا للقسم ، والنفي بـ(لن) لا يكون جوابا له ، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد "[36] ، وأما ابن هشام فقال :"ولا تفيد لن توكيدا للنفي خلافا للزمخشري في كشافه"[37] .

يظهر من خلال البحث في هذه المسالة في صحيح مسلم أنَّ (لن) تفيد تأكيد النفي لهذا يمكن القول : إنَّ ما ذكره الزمخشري ومن وافقه من النحاة هو ما يتفق مع أقواله عليه الصلاة والسَّلام من ذلك قوله ـ :"إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلْعٍ لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ ..."[38] .

فسياق الحديث السابق يخبرنا بأنَّ المرأة خلقت من ضلع أعوج ، يقول أحد شُرَّاح الحديث :" أي خُلِقن خلقا فيه اعوجاج وشذوذ تخالف فيه الرجل"[39] ، وقد جاءت (لن) في قوله ـ صلى الله عليه وسلَّم ـ :"لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ" تنفي نفيا مؤكدا عدم استقامتها ، ولهذا وجب "مُلاطفة النساء ، والإحسان إليهن ، والصَّبر على عوج أخلاقهن ، واحتمال ضعف عقولهن ، وكراهة طلاقهن بلا سبب ، وإنَّه لا يُطمَع باستقامتها "[40] .

المبحث الرَّابع ـ الدَّلالة الزَّمنيَّة لـ(لن)

لا خلاف بين جمهور النحاة على أن (لن) حرف يفيد النفي في الزمن المستقبل ، أو هي نفي لسيفعل أو سوف يفعل ، تقول : لن أتأخر، جوابا لمن يسألك : هل ستتأخر ؟ قال سيبويه :"ولن أضرب نفي لقوله : سأضرب"[41] ، وورد عن ابن السراج قوله :" تقول : لن يقوم زيد ولن يجلس عمرو ، فقولك : لن يفعل ، يعني : سيفعل ، يقول القائل

: سيقوم عمر ، فتقول : لن يقوم عمرو"[42] ، ولا يجوز الجمع بين السين أو سوف مع (لن) فلا يقال : (لن) سيضرب أو (لن) سوف يضرب ، لأن دلالة (لن) على الاستقبال تغني عن تكرار دلالة الاستقبال في السين وسوف[43] .

ومع اتفاق النحاة على اختصاص (لن) بنفي المستقبل ، إلا أنهم اختلفوا في مسألة تتعلق بطول هذا الزمن وقصره . فذهب بعضهم إلى أنها تفيد النفي المؤبد، أي الطويل الذي لا انقطاع فيه ، ونسب ابن مالك(672ه) ذلك للزمخشري ، إذ قال :"وذكر الزمخشري في أنموذجه أنَّ لن لنفي التأبيد "[44] ، ووافقه على إفادة التأبيد جماعة من النحاة[45] ، غير أنهم اختلفوا في معنى التأبيد ، هل المقصود منه النفي على مدى الزمن الطويل ، أم الزمن القصير ؟ فمعنى إفادتها للتأبيد عند الزمخشري يتمثل في الزمن الطويل الذي لا انقطاع فيه، وعند غيره من النحاة يتمثل في الزمن الطويل الذي قد يقصر أو يطول من غير أن يدوم أو يستمر [46] . وذهب عدد كبير من النحاة، منهم ابن مالك، إلى أن النفي بـ(لن) لا يفيد التأبيد؛ إذ قال:

ومن رأى النفي بـ(لن) مؤبدًا فقوله أردد وسواه اعضدا[47]

كما ذهب إلى ذلك ابن هشام حيث قال :" ولا تفيد لن توكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ، ولا تأبيدا خلافا له في أنموذجه "[48] .واستدل أصحاب هذا القول على عدم إفادة لن لتأبيد النفي بأدلة منها :

1 ـ أنها لو كانت للتأبيد لكان ذكر الأبد بعدها تكرارا ، والأصل عدمه[49] ، وذلك نحو قوله تعالى :" **وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا** "[50] .

2 ـ أنها لو كانت للتأبيد لما اجتمعت مع ما هو لانتهاء الغاية[51] ، في نحو قوله تعالى :" **فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي** "[52] .

3 ـ أنَّ استشهاد الزمخشري بقوله تعالى :" **لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا** "[53] لا يعد دليلا على إفادة (لن) تأبيد النفي، إذ أنَّ معنى التأبيد فيها آتٍ من قرينة خارجية[54] ، تتمثل في المعرفة القاطعة المستمدة من الملاحظة المستمرة التي تظهر أن خلق الذباب يعد أمرا مستحيلا على بني البشر .

أما فيما يتعلق بصحيح مسلم ، فإنه يمكنني القول إن دلالة (لن) في بعض الأحاديث جاء يدل على تأبيد النفي بشكل دائم ومستمر، بينما في أحاديث أخرى ارتبطت دلالة التأبيد بوجود قرائن معينة تعزز وتدعم هذا المعنى ، ومن شواهدها قوله ـ صلى الله عليه وسلم

1 ـ :" يَا ابْنَ الْخَطَّابِ ، إِنِّي رَسُولُ اللهِ ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللهُ أَبَدًا"[55] .

2 ـ :"تعلَّموا أَنَّهُ لَنْ يَرَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رَبَّهُ ـ عزَّ وَجَلَّ ـ حَتَّى يَمُوتُ"[56].

ففي الحديث الأوَّل جاءت (لن) تفيد تأبيد النفي ، وهذا ظاهر من خلال السياق، فحاشا لله ـ أن يضيع نبيه أو يهلكه سواء قصر الزمان أو طال ، أما ما ذكره بعض النحاة من أن دلالة التأبيد مستفادة من لفظة (أبدا) ، فإني لا أرى ذلك ، لأن معنى تأبيد النفي واضح لا شك فيه ، وأن لفظة (أبدا) إنما هي تأكيد لما تؤديه (لن) من معنى النفي الأبدي .

وفي الحديث الثاني لم ترد (لن) دالة على تأبيد النفي ، وإنما ارتبط معنى التأبيد بالزمن المنقطع لا الزمن الطويل ، ذلك أن المعنى أنه لن يرى أحد منكم ربه في الحياة الدنيا ، أما إذا مات فإنه سيراه ، بدليل قوله عليه السلام :"حتى يموت" ، فالقرينة اللفظية المتمثلة في (حتى) الغائية هي ما حددت زمن تأبيد الرؤية .

ويذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أنَّ (لن) قد تنفي الزمن الدال على الحال الممتد إلى المستقبل[57] مستدلين بقوله تعالى :" **فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا** "[58] . والذي بين هذا الزمن عندهم هو وجود القرينة اللفظية في السياق ، والمتمثلة في ظرف الزمان (اليوم) ، ولم يوافق رأيهم ما ورد في صحيح مسلم ، وإنما جاءت في جميع المواضع دالة على نفي المستقبل إلا في موضع واحد نفت فيه (لن) المضارع في الزمن الماضي ، وذلك في قوله ـ عليه السلام ـ :"إِنَّ اللهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْفِيلَ ، وَ سَلَّطَ عَلَيْهَا رَسُولَهُ وَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَ إِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي ، وَإِنَّهَا أُحِلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وإِنَّهَا لَنْ تَحِلَّ لأَحَدٍ بَعْدِي ..."[59] ، ففي الحديث السَّابق جاءت (لن) نافية للزمن في موضعين ، أمَّا الموضع الأول فدخلت فيه على الفعل المضارع محولة زمنه إلى الماضي ، الذي وضح ذلك وجود القرينة اللفظية المتمثلة في الفعل الماضي الناقص (كان) ، و كذلك ظرف الزمان (قبل) . أمَّا الموضع الثاني فنفت فيه (لن) الفعل المضارع في زمن المستقبل الطويل ، وأكد ذلك مجيء القرينة اللفظية المتمثلة في ظرف الزمان (بعدي)

المبحث الخامس ـ الدَّلالة الإعرابية لـ(لن)

وردت (لن) في صحيح مسلم ناصبة للفعل المضارع في سائر أقواله ـ عليه السلام ـ وهو ما اتفق مع ما قرره النحاة لها من أن عملها نصب الفعل المضارع ، قال ابن هشام

:"وهي دالة على نفي المستقبل ، وعاملة النصب دائما"[60] ، وفسر بعض النحاة مجيئها للنصب دائما بقولهم بأن نواصب الفعل كلها إذا نصبت في موضع ، نصبت في كل موضع [61]، ومن شواهدها قوله ـ عليه السلام ـ :"بَلْ شَرِبْتُ عَسَلًا عِنْدَ زَيْنَبِ بِنْتَ جَحْشٍ وَلَنْ أَعُودَ لَهُ "[62] . فـ(لن) قد دخلت على الفعل المضارع (أعود) ونصبته بالفتحة الظاهرة على آخره ، وفاعله الضمير المستتر فيه وجوبا وتقديره (أنا) .

وقد قسم جمهور النحاة أدوات نصب الفعل المضارع إلى نوعين :

1 ـ أدوات تنصب المضارع بنفسها وهي (أنْ ، ولن ، وكي ، وإذنْ)

2 ـ أدوات تنصب المضارع بتقدير (أنْ)

وعلى هذا تعد (لن) إحدى الأدوات الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها ، دون الحاجة إلى إضمار أنْ بعدها ، وهو مذهب سيبويه وأغلب جمهور النحاة ، يقول الزمخشري: "والأصل من هذه الأربعة (أنْ) ، وسائر النواصب محمولة عليها ، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر في الأسماء لاختصاصها بها"[63]

أما الخليل فذهب إلى أنَّه :" لا ينصب شيء من الأفعال البتة إلا بأنْ مضمرة أو مظهرة[64] ، وقد خالفه ابن الحاجب في رأيه إذ قال :"أما قول الخليل فغير مستقيم ؛ لأنه لا يجوز أنْ تقول : (لا أنْ تقوم) ، ويجوز (لن تقوم) ، ولوكان أصلا لكان الظاهر جوازه "[65] ، كما رد جمهور النُّحاة قول الخليل ، مستدلين بجواز تقديم معمول فعلها عليها، في نحو (زيدا لن أضرب) ، ومعناه عندهم أنَّ (لن) هي الناصبة للفعل (أضرب) ، وليس (أنْ) المضمرة ، فلا يجوز أن يُقال :(زيدا لا أنْ أضرب) لأنَّ ما في صلة أنْ لا يعمل فيما قبله[66] ، ذلك أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل ، فكما لا يجوز تقديم المضارع على (لن) ، فكذلك لا يجوز تقديم معمول معموله عليها، وهذا هو القياس عند أبي حيَّان[67]

ومن النُّحاة من ذهب إلى جواز أن يتقدم معمول معمول (لن) عليها بشرط ألا يكون المتقدم عليها تمييزا ، من ذلك قول الشاعر:

مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمَا لَنْ أَبْرَحَا بِمِثْلِ أَوْ أَحْسِنْ مِنْ شَمْسِ الضُّحَى[68]

ففي البيت السَّابق وردت (لن) ناصبة للفعل المضارع الناقص(أبرح) ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، واسمه الضمير المستتر فيه وجوبا (أنا) ، وقد تقدم معمول معمولها عليها وهو (هائما) .

ومن امتناع تقدم التمييز على عامله قولهم (عرقا لن يتصبب زيدًا) ، أمَّا ابن مالك فأجازه ولكن بقلة[69] . ولم يرد في صحيح مسلم أن تقدم معمول معمول (لن) عليها مما يتفق مع رأي أغلب النُّحاة ، فقد تصدرت (لن) في جميع أقواله ـ عليه السَّلام ـ من ذلك قوله:"اِخْسَأْ فَلَنْ تَعْدُوَ قَدَرَكَ"[70] ، فـ(لن) في الحديث السابق تقدمت على الفعل المضارع (تعدو) ونصبته بالفتحة الظاهرة على آخره ، والفاعل هو الضمير المستتر فيه وجوبا (أنت) ، و(قدرك) هو معمول فعلها ، فـ(قدر) مفعولا به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ، وهو مضاف ، و(ك) ضمير بارز متصل في محل جر مضاف إليه

كما يُلاحظ في الحديث السَّابق أنَّه لم يُفصَل بين (لن) وبين مضارعها بفاصل ، ممَّا يتفق مع مذهب البصريين ، وهشام الضَّرير من الكوفيين ، قال السيوطي :"ولا يجوز الفصل بين (لن) وبين الفعل في الاختيار ؛ لأنَّها محمولة على سيفعل"[71] ، وأضاف تعليلا نقله عن أبي حيان يُؤكِّد به عدم جواز الفصل بين (لن) وفعلها ، يقول فيه :"لأنَّ (لن) وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة (إنَّ) وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء ، فكما لا يجوز الفصل بين (إنَّ) واسمها ، لا يجوز بين (لن) وأخواتها والفعل ، بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء ؛ لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء"[72] .

ويتضح من قول السيوطي السَّابق أنَ النُّحاة قد منعوا وجود فاصل بين (لن) وفعلها في الاختيار، ولكنهم لم يمنعوا ذلك في الضرورة الشعرية، بدليل استشهادهم بقول الشاعر:

لَنْ ـ مَا رَأْيْتُ أَبَا زَيْدٍ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ، وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ[73]

ففي البيت السَّابق فصل الشاعر بين (لن) وفعلها المضارع المنفي (أدعَ) المنصوب ، وعلامة نصبه حذف حرف العلة (الألف) ؛ لأنه معتل الآخر ، والفاعل الضمير المستتر فيه جوازا وتقديره (هو) ، والفاصل هو الظرف ، عند قوله (ما رأيت أبا زيد مقاتلا) ، أي : مدة رؤيتي ، والمعنى :(لن أدع القتال مدة رؤيتي أبا زيد مقاتلا)[74].

وهذا يدل على أن النحاة قد أجازوا الفصل بين (لن) وفعلها في الضرورة الشعرية إذا كان الفاصل شبه جملة ظرفا أو جارا ومجرورا؛ بحجة أنَّ شبه الجملة يُتوسَّع فيه[75] .

مع أنَّ أكثر النُّحاة قد منعوا الفصل بين (لن) وفعلها في الاختيار، إلا أنَّ منهم من ذهب إلى جواز ذلك، فقد ذكر الصَّبَّان في حاشيته أنَّ الكسائي قد أجاز الفصل بالقسم، و بمعمول الفعل ، وأن الفراء قد وافقه في رأيه ، بل زاد الفصل بينهما بـ(أظن) نحو :(لن أظن أزورك) ، وبالشرط نحو :(لن إن تزرني أزورك) [76] . وبتتبع أقواله ـ عليه السلام ـ في الصحيح فإن (لن) لم ترد فيه مفصولة عن فعلها مما يتفق مع رأي أغلب النُّحاة في هذه المسألة.

المبحث السادس ـ أسباب جزم (لن) للفعل المضارع:

المشهور والمتفق عليه عند جمهور النُّحاة أنَّ (لن) هي إحدى الأدوات الناصبة للفعل المضارع، فهي لم ترد في القرآن ولا في مدونة البحث إلا ناصبة. ومع ذلك فقد ادعى بعض النُّحاة أنها قد تأتي كأداة جزم للفعل المضارع، مشبهين إياها بأداة الجزم (لم) "لأنها للنفي مثلها، وأن النون أخت الميم في اللغة ، ولذلك تُبدل منها"[77] ، فقد روي عنهم قولهم : (لن أكرمْك) ، و(لن أخرجْك)[78] ، كما استدلوا على جزمها للمضارع بأبيات من الشعر ، من ذلك قول الشاعر :

أَيَادِي سَبِأ[79] يَا عَزّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمُ فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ[80]

وقول آخر:

لَن ْيَخِبِ الْآنَ مِنْ رَجَائِكِ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكِ الْحَلَقَة [81]

ففي البيتين السَّابقين دخلت (لن) جازمة للفعل المضارع بعدها ، وهو في البيت الأوَّل (يحلَ) الذي حُذِف منه حرف العلة (الألف) بسبب الجزم ، وفاعله الاسم الظاهر (منظر) ، غير أن بعض النُّحاة يرون أن الأظهر هو إثبات الألف وعدم حذفها ، ويكون النصب فيه مقدرا في الواو المنقلبة الألف عنها ، ثم حذفت هذه الألف ، واجتزئ بالفتحة التي فيها قبلها في الدَّلالة عليها[82] ، ورد هذا الإعراب أحد الباحثين المحدثين مؤكدا أن البيت لكثير عزة ، وأنَّ البغدادي قد رواه في شرح أبيات المغني (فلم يحل للعينين) قائلا إنَّه لم يعد بعد ذلك حجة على رواية الجزم[83]

وفي البيت الثاني ورد الفعل المضارع (يَخِبِ) مجزوما بـ(لن) وعلامة جزمه السكون ، وقد حرك بالكسر لئلا يلتقي ساكنان ، ولم ينشغل النحاة بدراسة تعليل استخدام (لن)

الجازمة في هذا البيت ، بحجة أن قائله غير معروف مما يجعل ذلك مؤشِّرا على عدم الاحتجاج به ، قال السيوطي :" لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا يُعرف قائله"[84] ، لكن من النُّحاة المحدثين من أشار إلى أنَّ البغدادي قد نسب هذا البيت لأعرابي ، يخاطب به الحسين بن علي بن أبي طالب ، مُنبّها إلى أنَّ في البيت مأخذ يتمثل في اجتماع (لن) مع (لا) ، وهذا غير جائز ، لذا فهو يشير إلى أن هذه الِّرواية إذا كانت صحيحة فإنها تعتبر من الضَّرورة الشِّعرية [85] .

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث الذي دار حول دلالة (لن) في صحيح الإمام مسلم "رحمه الله" حاولت أن أحصر جملة من النتائج ، وقد أوردتها على النَّحو التالي :

1 ـ تعد (لن) من الأدوات المهمة في لغتنا العربية، لتنوع دلالاتها التركيبية والزمنية والإعرابية .

2 ـ إنَّ وظيفة (لن) في السياق هي الإخبار لا الدُّعاء، وهو ما يتفق مع رأي أغلب جمهور النُّحاة.

3 ـ من دلالات (لن) في صحيح مسلم، إفادتها توكيد النَّفي .

4 ـ إنَّ دلالة (لن) على الزمن سواءً أكان طويلا أم قصيرًا مرتبطة بالسياق اللغوي وما يحمله من قرائن لفظية ومعنوية.

5 ـ إنَّ (لن) في صحيح مسلم لم ترد إلا ناصبة للفعل المضارع بنفسها دون الحاجة إلى إضمار (أنْ) ، وأما جزمها للمضارع الذي ذكره بعض النحاة فلم يرد في مدونة البحث لا يسعني في الختام إلا أنَّ أحمد الله حمدا كثيرا مباركا، وأن أُصلي وأسلم على رسوله المختار ، وعلى آله وصحبه الطيبين الأبرار .

الهوامـــــــــــش:

1 ـ سورة آل عمران الآية 91 .

2 ـ شرح المفصل: لابن يعيش، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد ، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، ج3 ـ ص242 .

3 ـ يُنظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الشام للتراث ـ بيروت ـ لبنان ، ج1 ـ ص284 ، وينظر همع الهوامع في شرح الجوامع : للسيوطي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، ج2 ـ ص365 .

4 ـ الكتاب : سيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار الجيل ـ بيروت ، ط1 ، ج3 ص5

5 ـ همع الهوامع في شرح الجوامع، للسيوطي، ج2 ـ ص365 .

6 ـ ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام ، ج1 ـ 284 ، وينظر همع الهوامع في شرح الجوامع : للسيوطي ، ج2 ـ ص365 .
7 ـ الجنى الدَّاني في حروف المعاني : للمرادي ، تحقيق : فخر الدِّين قباوة ، ومجمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، ص272 .
8 ـ ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام ج1 ص284 ، وينظر شرح التصريح على التوضيح : الأزهري ، تحقيق : أحمد السيد أحمد ، راجعه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ـ القاهرة ـ مصر ، ج4 ـ ص121.
9 ـ سورة العلق الآية 16 .
10 ـ ينظر الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب (646ه) ، تحقيق : إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدِّين ، ط1 ، 2005 ، ج2 ـ ص209 .
11 ـ يُنظر رصف المباني: للمالقي ، ص287 .
12 ـ ينظر المصدر السابق نفسه : ص287 .
13 ـ الكتاب : سيبويه ، ج3 ـ ص5 .
14 ـ حاشية الصَّبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ، ج 3 ـ ص417 .
15 ـ البيت من الوافر ، وهو منسوب لجابر بن رألان في شرح كافية ابن الحاجب ،ج 4 ـ ص35 .
16 ـ ينظر خزانة الأدب ولب لسان العرب : البغدادي (1093ه) تقديم : محمد نبيل طريفي ، إشراف إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، ط1 ، 1998م ، ج8 ـ ص 442 .
17 ـ همع الهوامع : السيوطي ، ج2 366 ـ ص367 .
18 ـ توضيح المقاصد والمسالك : للمرادي ، تحقيق : أحمد محمد عزوز ، المكتبة العصرية ـ بيروت ، ط1 ، 2005م ، ج 2 ـ ص298 .
19 ـ سورة القصص الآية 16 .
20 ـ ينظر شرح قطر الندى وبل الصَّدى : تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، ص58 .
21 ـ النحو الوافي : لعبَّاس حسن ، دار المعارف ، ط 2 ، ج 4 ـ ص300 .
22 ـ البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل : لابن مالك ، ج 4 ـ ص15 ، ومغني اللبيب : لابن هشام ج 1 ـ ص284 .
23 ـ همع الهوامع : للسيوطي ج 2 ـ ص367 .
24 ـ ينظر حاشية الدسوقي على مغني اللبيب : لابن هشام ، ضبطه وصححه ووضع حواشيه عبد السلام هارون ، دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، ط 1 ، 2000م ، ج 2 ـ ص177 .
25 ـ يُنظر حاشية الصَّبَّان : الصبان ، ج 3 ـ ص418 .
26 ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : البغدادي ، قدم له ووضع هواشه وفهارسه محمد نبيل طريفي ، إشراف نبيل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ـ بيوت ـ لبنان ، ط1 ، 1998م ، ج9 ص575 . .
27 ـ يُنظر شرح التسهيل : لابن مالك (672ه) تحقيق : عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي ، هجر للطباعة والنشر والإعلان ، ط 1 ، 1410ه ، ج 4 ـ ص14 .
28 ـ يُنظر مغني اللبيب : لابن هشام ، ج1 ـ ص284 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك : الأشموني ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، إشراف بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، ج 3 ـ ص 180 .
29 ـ صحيح مسلم ـ كتاب الرؤيا ـ حديث رقم (2261) .
30 ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل : الزمخشري ، تحقيق : عادل أحمد عبد الوجود ، وعلي محمد عوض ، مكتبة العبيكان ، ط 1 ، 1998م ، ج 1 ـ ص 101 .
31 ـ المفصل في علم العربية : الزمخشري ، المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت ، ط 1 ، 2006 ، ص263 .

32 ـ سورة الكهف الآية 59 .
33 ـ سورة يوسف الآية 80 .
34 ـ يُنظر حاشية الخضري على ألفية ابن عقيل : للخضري ، دار إحياء الكتب العربية ، ج 2 ـص110 .
35 ـ ينظر الاتقان في علوم القرآن : للسيوطي ، تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، ط 5 ، 2002 ، ج1 ـ ص55 .
36 ـ توضيح المقاصد والمسالك : المرادي ، ج 2 ـ ص298 .
37 ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : لابن هشام ، ج 1 ـ ص284 .
38 ـ صحيح مسلم ـ كتاب الرضاع ـ باب الوصية بالنساء ـ حديث رقم (1468)
39 ـ المنهل الحديث في شرح الحديث : لموسى شاهين لاشين ، دار المدار الإسلامي ، ط 1 ، ج 4 ـ ص60
40ـ صحيح مسلم بشرح النووي ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، ط 1 ، 2000م ، ج 10 ـ ص49 .
41 ـ الكتاب : سيبويه ، ج 1 ـ ص135 ـ 136 .
42 ـ الأصول في النحو : لابن السَّرَّاج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرِّسالة ، ط 4 ، 1999م ، ج 2 ـ ص147 .
43 ـ ينظر التعليقة على كتاب سيبويه : لأبي علي الفارسي ، تحقيق : عوض بن حمد الفوزي ، ط 1 ، 1990م ، ج 2 ـ ص227 .
44 ـ شرح التسهيل : لابن مالك ، ج 4 ـ ص14 .
45 ـ ينظر البحر المحيط في أصول الفقه : للزركشي ، تعليق محمد محمد تامر ، دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ، ط 1 ، 2000م ، ج 2 ـ ص42 .
46 ـ ينظر البرهان في علوم القرآن : للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث ، ج 4 ـ ص388 .
47 ـ البيت لابن مالك ، وهو في كتابه شرح الكافية الشافية ، ج 3 ـ ص1515 .
48 ـ ينظر مغني اللبيب : لابن هشام ، ج 1 ـ ص284 .
49 ـ ينظر حاشية الصبان : الصبان ، ج 3 ـ ص427 .
50 ـ سورة البقرة الآية 94 .
51 ـ ينظر شرح التسهيل : لابن مالك ، ج 4 ـ ص14 .
52 ـ سورة يوسف الآية 80 .
53 ـ سورة الحج الآية 71 .
54 ـ ينظر همع الهوامع : للسيوطي ج 2 ـ ص366 .
55 ـ صحيح مسلم ـ كتاب الجهاد والسير ـ باب صلح الحديبية في الحديبية ـ حديث رقم (1785) .
56ـ ـ صحيح مسلم ـ كتاب الفتن وأشراط السَّاعة ، باب ذكر ابن صياد ، حديث رقم (169) .
57 ـ ينظر حاشية الصبان : الصبان ، ج 3 ـ ص417 .
58 ـ سورة مريم الآية 25 .
59 ـ صحيح مسلم ـ كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام ، حديث رقم (1355) .
60 ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ـ صيدا ـ بيروت ، الدار النموذجية ، 2000م ، ص306 .
61 ـ ينظر شرح المقدمة الجزولية : للجزولي ، تحقيق وشرح : شعبان عبد الوهاب محمد ، راجعه حامد أحمد نيل وفتحي مجمد أحمد جمعة ، جامعة الأزهر ، ص37 .
62 ـ صحيح مسلم ـ كتاب الطلاق ـ باب وجوب الكفارة على من حرم امرأته ولم ينو الطلاق ، حديث رقم (1474) .

63 ـ شرح المفصَّل : لابن يعيش ، ج 3 ـ ص241 .
64 ـ ينظر المقتضب : المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ـ بيروت ، ج 2 ـ ص6 .
65 ـ الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، ج 2 ـ ص208 .
66 ـ ينظر الكتاب : سيبويه ، ج 3 ـ ص5 .
67 ـ ينظر النكت الحسان في شرح غاية الإحسان : لأبي حيان ، تحقيق ودراسة : عبد الحسين الفتيلي ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، ط 1 ، 1985 ، ص143 .
68 ـ البيت مذكور في حاشية الخضري ج 2 ـ ص110 ، والنحو الوافي ج 4 ـ ص299 .
69 ـ ينظر حاشية الصَّبَّان : الصبان ، ج 3 ـ ص418 .
70 ـ صحيح مسلم ـ كتاب الفتن وأشراط الساعة ـ باب ذكر ابن صياد ـ حديث رقم (2924) .
71 ـ همع الهوامع : للسيوطي ، ج 2 ـ ص367 .
72 ـ المصدر السابق نفسه ، ج 2 ـ ص367 .
73 ـ البيت من الكامل ، وهو بلا نسبة في حاشية الخضري : للخضري ، ج2 ـ ص110 .
74 ـ ينظر الخصائص: لابن جني ، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد ، المكتبة التوقيفية ، ج 2 ـ ص281 .
75 ـ ينظر النحو الوافي: لابن عباس ،ج 4 ـ ص300 .
76 ـ همع الهوامع : للسيوطي ، ج 2 ـ ص367 .
77 ـ ينظر رصف المباني : للمالقي ، ص287 .
78 ـ ينظر المحلى في وجوه النصب : لابن شقير البغدادي ، تحقيق : فائز فارس ، دار الأمل ، ط 1 ، 1987 ، ص184 .
79 ـ (أيادي سبأ) مثل عربي، معناه : مشتت الشمل ، ينظر حاشية الدسوقي : للدسوقي ، ج2 ـ ص178 .
80 ـ البيت من الطويل، وهو لكثير عزة ، وهو من شواهد رصف المباني: للمالقي ، ص288 .
81 ـ البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب : لابن هشام ، ج 1 ـ ص285 .
82 ـ ينظر رصف المباني: للمالقي ، ص288 .
83 ـ ينظر الأدوات النحوية ومعانيها في القرآن الكريم: محمد علي سلطاني ، دار العصماء ،سوريا ـ دمشق ، ط1 ، 2005م ، ص192 .
84 ـ الاقتراح في علم أصول النحو: للسيوطي ، تحقيق : محمود فجال ، دار القلم ـ دمشق ، ط1 ، 1989 ، ص123.
85 ـ ينظر الأدوات النحوية ومعانيه في القرآن الكريم: لمحمد علي سلطاني، ص192 .